NGO WORKING GROUP ON WOMEN, PEACE AND SECURITY
A Project of Tides Center
777 United Nations Plaza, New York, New York 10017
(+1) 212.557.7298
www.womenpeacesecurity.org

التحقق بالمقارنة مع الخطاب الشفهي

كلمة السيدة ناو هسر هسر

مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع

14 تموز/يوليو 2023

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، الزميلات والزملاء من المجتمع المدني

أشكركم على إتاحة الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية بمناسبة المناقشة المفتوحة السنوية المنعقدة اليوم بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. أنا ناو هسر هسر، عضوة المجلس الاستشاري لرابطة النساء في بورما، وهي ائتلاف يضم 12 منظمة مجتمع مدني تمثل النساء من خلفيات عرقية ودينية وثقافية متنوعة.

لقد مر الآن أكثر من عامين على قيام الجيش بانقلاب عسكري أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطياً، مما فاقم الصراع في جميع أنحاء ميانمار. وقد اعتقل المجلس العسكري أكثر من 23,000 مدني، وشرد أكثر من 1.8 مليون شخص، وتفاقمت حالات تعرض النساء والفتيات لعنف جنسي وعنف جندري، ليس على أيدي الجيش فحسب، بل أيضا على أيدي قوات الدفاع المناهضة للمجلس العسكري.

لكن هذه المخاطر العديدة لم تثن النساء عن البقاء في طليعة المقاومة ضد الجيش، حيث تشكّلن أكثر من 60 بالمئة من المدافعين عن حقوق الإنسان المناصرين للديمقراطية. وثمة مدافعات عن حقوق الإنسان من إثنيات متعددة ويعتنقن ديانات متنوعة وبأعمار شتى يقفن على الخطوط الأمامية في كل أنحاء ميانمار، يقدمن الخدمات الضرورية للنازحين وللناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ويبلغن عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويوفرن المأوى والمساكن الآمنة للمحتجين المناصرين للديمقراطية. وهن موحدات في دعوتنا الجماعية إلى تأسيس نظام ديمقراطي فدرالي في ميانمار، مع إدراكنا أن تحقيق ذلك لا يتوقف على هزيمتنا للطغمة العسكرية القمعية فحسب، بل على مواجهة قمع السلطة الأبوية أيضاً.

تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في ميانمار تحديات هائلة، بما فيها التهديدات على سلامتهن وأمنهن، وسلامة عائلاتهن وأمنها. فمثلاً، أصدر الجيش مذكرات توقيف بحق معظم كوادر منظماتنا، مما أعاق قدرتنا على دعم النازحات والناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وثمة مخبرون للمجلس العسكري في كافة أنحاء البلاد، مما يصعب معرفة من يمكن الوثوق به. واضطر عدد كبير من المدافعات عن حقوق الإنسان إلى التواري عن الأنظار أو أجبرن، مثلي، على مغادرة ميانمار من أجل مواصلة نشاطنا.

لطالما كان استخدام العنف الجنسي لمهاجمة سكان مدنيين هو النهج الذي يتبعه الجيش. فكان الاغتصاب والعنف الجنسي سمتين بارزتين للإبادة الجماعية التي ارتكبها الجيش في عام 2017 ضد الروهينجا، وما زالت نساء وفتيات الروهينجا اللواتي فررن من ميانمار إلى كوكس بازار، وبينهن نساء متحولات جنسياً، تواجهن مخاطر عنف متصاعدة. وقد وثقت منظمتنا، منذ الانقلاب، أكثر من 100 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع وعنف جندري. وهناك حالة اغتصب فيها جنود المجلس العسكري إحدى النساء مراراً تحت تهديد السلاح أمام زوجها في ولاية تشين. وفي مساء اليوم نفسه، اغتصب الجنود أيضا شقيقة زوج الضحية، التي كانت حاملاً في شهرها السابع. ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي للحالات أعلى من ذلك بكثير، لأن العديد من الضحايا والناجيات لا يبلغن عن العنف الجنسي خوفاً من التعرض لمزيد من الإيذاء والاضطهاد على يد المجلس العسكري.

إن النساء المحتجزات وأفراد من مجتمع الميم قيد الاحتجاز عرضة بصفة خاصة للتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي. وقد ألقي القبض على أكثر من 4,300 امرأة منذ الانقلاب، ولا تزال أكثر من 3,600 منهن رهن الاحتجاز. كما حكم على 15 امرأة ظلماً بالإعدام بسبب أنشطتهن المناصرة للديمقراطية.

يعد العنف الجنسي كذلك تكتيكاً متعمداً وممنهجاً لاستهداف المدافعات عن حقوق الإنسان ومعاقبتهن، ليس لمعارضتهن للنظام فحسب، بل كذلك بسبب تحديهن لمعايير السلطة الأبوية. ويتعرض العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان لاعتداءات عبر الإنترنت ولأساليب جمع المعلومات الشخصية التي يمكن أن تتسبب بالعنف خارج الإنترنت وتنجم عنها ادعاءات كاذبة واعتقالات غير قانونية. وقد استُهدفت باعتداءات كهذه نساء من أقليات عرقية أو دينية، ونساء من مجتمع الميم، وناشطات سياسياً أو قريبات لأشخاص ناشطين سياسياً. ونتيجة لهذه الاعتداءات، تشعر نساء كثيرات أن لا خيار أمامهن سوى فرض رقابة ذاتية وتقليص نشاطهن العام، أو الانسحاب من النشاط كلياً. وعلى جميع الجهات الدولية المعنية إعطاء الأولوية لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان، وحماية حقوقهن الأساسية، وتمكينهن من المشاركة في جميع جوانب الحياة العامة وصنع القرار، حتى على المستوى الدولي.

أصحاب السعادة، إن تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام جميعاً، والتهجم عليهم أمر غير مقبول إطلاقاً. فالتهديد يردع النساء وغيرهن من دعاة السلام وحقوق الإنسان والمساواة الجندرية، ولا سيما المنتميات إلى المجتمعات المهمشة، عن المشاركة والقيادة. وقد أهاب مجلس الأمن بالدول الأعضاء اتخاذ تدابير لحماية النساء في المجتمع المدني، وشجع الدول بشدة على تهيئة بيئة آمنة وتمكينية لجميع اللواتي يحمين حقوق الإنسان ويعززنها، بمن فيهن القيادات النسائية وبانيات السلام وغيرهن من دعاة المساواة الجندرية، لتمكينهن من تأدية عملهن باستقلالية، والتصدي للتهديدات والاعتداءات عليهن – فالمدافعات عن حقوق الإنسان في ميانمار ما زلن تواجهن الاعتداءات دون رادع.

المساءلة ضرورية لإنهاء العنف ضد النساء بكل أشكاله وصنوفه. فلقد نجم انقلاب 2021 عن عقود من إفلات الطغمة العسكرية من العقاب، رغم ارتكابها للعنف الجنسي والعنف الجندري تكتيكاً لاستهداف السكان المدنيين وترويعهم. وكرست الأنظمة الاستبدادية المتعاقبة منذ الاستقلال في عام 1948، سياسة ممنهجة في التمييز الجندري وعلى أساس الميول الجنسية والهوية الجندرية الفعلية أو المتصورة.

وكما بينت الغارات التي أودت بحياة 165 شخصاً على الأقل في ساغينغ في نيسان/أبريل، بكل أسى، فإن استمرار الإفلات من العقاب يزيد من جرأة الطغمة العسكرية على ارتكاب العنف ضد المدنيين، وها هو الجيش يصعد مستوى اعتداءاته.

الخيارات المحلية للعدالة مستحيلة في الوقت الراهن، لذلك أطالب مجلس الأمن بإحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي المتفشية والممنهجة ضد النساء والفتيات. ويمكن للمجتمع الدولي بدلاً من ذلك، دعم إنشاء محكمة مخصصة لتقديم المجلس العسكري إلى العدالة وتقديم تعويضات مجزية للناجيات وأسرهن. وينبغي للدول الأعضاء أيضاً أن تؤيد تأييداً كاملاً عمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار.

وكما صرح مؤخراً مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، تحتاج الطغمة العسكرية ثلاثة أشياء للحفاظ على نفسها: الأسلحة، والمال، والشرعية الدولية. والمجتمع المدني النسوي يعرف تماماً أن هذه الأدوات تُستخدم أيضاً لارتكاب العنف ضد النساء في البلاد.

على مجلس الأمن فرض حظر على بيع ونقل الأسلحة والذخائر ووقود الطائرات. كما أحث المجتمع الدولي على سن عقوبات منسقة وهادفة ضد الجيش وعملائه، بما في ذلك شركة ميانمار للنفط والغاز، لوقف الدعم المالي للجيش ولفظائعه. وأحثكم أيضاً على رفض مساعي المجلس العسكري لإجراء انتخابات صورية لإضفاء الشرعية على حكمه. لا يمكن لأي انتخابات يديرها المجلس العسكري أن تكون حرة أو نزيهة، ولا ترسي الأساس لمستقبل ديمقراطي. وأخيراً، أطابكم، بصفتكم أعضاء في مجلس الأمن، بالاستفادة من التقدم المحرز في القرار 2669 (2022) لمواصلة المطالبة بوضع حد فوري لجميع أشكال العنف في ميانمار، بما فيه العنف الجنسي والعنف الجندري، وإبقاء ميانمار على جدول أعمال مجلس الأمن، في جلسة مفتوحة، حتى يتمكن المجتمع المدني من المشاركة في مداولاتكم.

يحتاج واحد من كل ثلاثة أشخاص في ميانمار اليوم إلى المساعدة الإنسانية بسبب انعدام الأمن الغذائي ومحدودية أو انعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الجنسية والإنجابية الضرورية والمنقذة لحياة الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتؤدي المنظمات النسائية الإثنية المحلية دوراً حيوياً في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المتضررة من الصراع، فلديها تجربة واكتسبت خبرة وثقة مجتمعاتها، لكنها تحتاج إلى دعم سياسي وموارد من المجتمع الدولي لتأدية عملها.

هذه لحظة مفصلية حاسمة لميانمار، فلأول مرة يتحد شعبها بكل فئاته الأثنية والدينية والجندرية، في كفاحه المشترك لإنهاء الدكتاتورية العسكرية، وضمان العدالة، والدعوة إلى إقامة ميانمار ديمقراطية فيدرالية تحتضن التنوع والتعددية. ونحن الآن نحتاج لدعمكم.

أصحاب السعادة، أود أن أختتم إفادتي اليوم بالتأكيد على نقطة واحدة بسيطة: ميانمار هي أحد الأمثلة على ارتكاب العنف السياسي، بما في ذلك العنف الجنسي، لترهيب ومعاقبة وإسكات المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام والصحفيات والناشطات سياسياً في العديد من النزاعات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. فالتكتيكات نفسها تُستخدم ضد النساء والفتيات في السودان وأفغانستان واليمن وسوريا وليبيا وكولومبيا وفي عدد لا يحصى من النزاعات والأزمات الأخرى. وكما تكرر على مدى 23 عاماً تقريباً في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وكما أكد هذا المجلس مراراً وتكراراً، بما فيها أثناء المناقشة المفتوحة بشأن حماية مشاركة النساء في كانون الثاني/يناير 2022، فإن الانتقام بسبب المشاركة السياسية أو العمل في مجال حقوق الإنسان أو بناء السلام أو بسبب التعاون مع فعاليات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، يقوض على نحو جوهري مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في السلام والأمن، وهي حجر الأساس للقرار 1325 لعام 2000. أحثكم اليوم على المطالبة بوضع حد للاعتداءات والأعمال الانتقامية وجميع أشكال العنف ضد جميع المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام وقادة المجتمع المدني، وأن تبرهنوا، بخطوات عملية ملموسة، على أن حماية حقوق الإنسان للنساء أمر أساسي للسلام ليس فقط في ميانمار، بل وفي جميع النزاعات والأزمات.

شكراً لإصغائكم.